AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/949
S/1997/584
21 July 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون
البند ٣ من جدول الأعمال
وثائق تفويض الممثلين في دورة الجمعية العامة الحادية والخمسين

مجلس الأمن
السنة الثانية والخمسون

رسالة مؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٧ موجهة من الممثل الدائم لكمبوديا لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام

يشرفني أن أرفق طي هذه الرسالة، لاهتمامكم العاجل، نص رسالة مؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٧ وموجهة إلى سعادتكم من صاحب السمو الملكي الأمير نورودوم راناريد، رئيس الوزراء الأول للحكومة الملكية لكمبوديا بشأن المرسوم الملكي القاضي بإعفائي من منصبي كممثل دائم لمملكة كمبوديا لدى الأمم المتحدة.

وأكون ممتنا بشدة إذا ما تكرمتم باتخاذ اللازم لتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٣ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سيسواث سيريراث
السفير فوق العادة والمفوض
الممثل الدائم

250797 250797 97-20323

972033

المرفق

رسالة مؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام
من رئيس الوزراء الأول للحكومة الملكية لكمبوديا

يشرفني أن أبلغكم بأن الأمير سيسواث سيريراث، السفير فوق العادة والمفوض، الممثل الدائم لمملكة كمبوديا هو الآن وسيظل دائما الممثل الدائم القانوني للحكومة الملكية لكمبوديا، التي أشغل فيها منصب رئيس الوزراء الأول. وأي محاولة من جانب زميلي رئيس الوزراء الثاني سامديتش هون سين، زعيم الانقلاب الذي حدث في ٥ و ٦ تموز/يوليه، أو من جانب رئيس الدولة بالنيابة سامديتش تشيا سيم المتواطئ معه، لإقالة السفير سيسواث سيريراث، هي محاولة ليس لها ما يسوغها.

وقد قال جلالة الملك نورودوم سيهانوك، في رسالته المؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٧ والموجهة إلى كل من سامديتش تشيا سيم، رئيس الجمعية الوطنية وسامديتش هون سين، رئيس الوزراء الثاني، إنه لا قول له في هذا الطلب وليس له رأي فيه وإن الحكومة الملكية لكمبوديا سيتعين عليها أن تفصل في هذا الأمر وبوسع سامديتش تشيا سيم، رئيس الدولة بالنيابة، أن يوقع بنفسه، باسم الملك، على المرسوم الملكي بإقالة الأمير سيسواث سيريراث.

فأولا، اسمحوا لي بأن أخبر سعادتكم بأن المادة ٢١ من الفصل الثاني من دستورنا تقضي بأنه لا يجوز إلا لجلالة الملك أن يوقع على تعيين كبار الموظفين الحكوميين وضباط الجيش والمسؤولين المدنيين والسفراء فوق العادة والمفوضين.

وثانيا، قال جلالة الملك إن الحكومة الملكية لكمبوديا هي التي لها أن تفصل في الأمر. وأنا رئيس الوزراء الأول القانوني في الحكومة الملكية لكمبوديا. ولا توجد أية مادة في الدستور تجيز لرئيس الدولة بالنيابة أن يُقيل أي عضو بالحكومة الملكية لكمبوديا من منصبه، سواء أكان سفيرا أم محافظا.

وثالثا، فإن من الواضح، لأول وهلة، أن قول جلالة الملك إن بوسع رئيس الدولة بالنيابة أن يوقع المرسوم الملكي بإقالة السفير سيسواث سيريراث قول يتنافى مع الدستور إذ يعلم جلالة الملك تمام العلم أنه إذا أراد رئيس الدولة بالنيابة إقالة السفير سيسواث سيريراث فإن عليه، بموجب الدستور، أن يفعل ذلك بنفسه وباسمه هو شخصيا دون أن يوقع جلالة الملك على المرسوم الملكي. وفي حالة الاضطراب السياسي التي يعيشها بلدي حاليا، ليس لأي من المتواطئين مع زعيم الانقلاب أن يقرر أو يصدر أية تعليمات بالنيابة عني. والحكومة الملكية لكمبوديا يغيب عنها نصفها. والأعضاء الحقيقيون لحزب الجبهة الوطنية المتحدة من أجل كمبوديا المستقلة والمحايدة والمسالمة والمتعاونة (FUNCINPEC) ليسوا فيه. فهو لا يتألف إلا من الأعضاء المارقين من تلك الجبهة كما أن بعضهم يخضع لتهديد هون سين.

لقد صيغ دستورنا فعلا ليدرأ هذا النوع من الأمر الواقع كذلك الانقلاب المقترن بأعمال عنف الذي حدث في بلدي الفقير في ٥ و ٦ تموز/يوليه. وبصفتي رئيس الوزراء الأول، فإني احتج بقوة على المرسوم الملكي غير القانوني لسامديتش تشيا سيم، رئيس الدولة بالنيابة الذي انحاز، بوصفه رئيس حزب الشعب الكمبودي، إلى هون سين زعيم الانقلاب. وهو أمر أوضحته بجلاء رسالته الموجهة إلى سعادتكم في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٧، التي اتهمني فيها، دون مبرر، بارتكاب جرائم عديدة.

ولا يمكن إقالة السفير سيسواث سيريراث من منصبه الحالي كسفير فوق العادة ومفوض وممثل دائم لمملكة كمبوديا لدى الأمم المتحدة. فقد عـُين السفير سيسواث سيريراث بناء على توصية مني ومن سامديتش هون سين. وعليه، فإنه لا يجوز إقالة السفير سيسواث سيريراث من منصبه الحالي بدون موافقة مني.

وأغدو ممتنا بشدة إذا ما تكرمتم بإبلاغ أعضاء لجنة وثائق التفويض ومجلس الأمن والجمعية العامة بذلك وقمتم بتعميم رسالتي كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

(توقيع) نورودوم راناريد
رئيس الوزراء الأول